

Distr.: General  
29 July 2016  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٩ (٢٠٠٥)، و ١٧٢٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٨٥ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٥ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، و ١٩٤٨ (٢٠١٠)، و ٢٠١٩ (٢٠١١)، و ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، و ٢١٢٣ (٢٠١٣)، و ٢١٨٣ (٢٠١٤)، و ٢٢٤٧ (٢٠١٥)، يشرفني أن أنقل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦، التي تلقيتها من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، فيديريكا موغيريني، تحيل بها التقرير الثاني والأربعين عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (انظر المرفق). ويغطي التقرير الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق

030816 020816 16-13207 (A)



المرفق

عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٩ (٢٠٠٥)، و ١٧٢٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٨٥ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٥ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، و ١٩٤٨ (٢٠١٠)، و ٢٠١٩ (٢٠١١)، و ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، و ٢١٢٣ (٢٠١٣)، و ٢١٨٣ (٢٠١٤)، و ٢٢٤٧ (٢٠١٥)، تجدون طيه التقرير الثاني والأربعين المتعلق بعملية ألثيا المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (انظر الضميمة).

(توقيع) فيديريكا موغيريني

## الضميمة

التقرير المقدم من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

## أولا - مقدمة

- ١ - يغطي هذا التقرير الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦.
- ٢ - ويطلب مجلس الأمن، في قراراته ١٥٧٥ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٩ (٢٠٠٥)، و ١٧٢٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٨٥ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٥ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، و ١٩٤٨ (٢٠١٠)، و ٢٠١٩ (٢٠١١)، و ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، و ٢١٢٣ (٢٠١٣)، و ٢١٨٣ (٢٠١٤)، و ٢٢٤٧ (٢٠١٥)، أن تقدم الدول الأعضاء إلى المجلس تقارير عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية كل ستة شهور على الأقل، وأن تعمل في ذلك من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه. وهذا هو التقرير الثاني والأربعون من تلك التقارير.

## ثانيا - الخلفية السياسية

- ٣ - تميزت الفترة المشمولة بآخر تقرير عن بعثة ألتيا التابعة لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية باستمرار جهود الإصلاح التي أدت بهيئة الرئاسة في البلد إلى تقديم طلب في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ للانضمام إلى الاتحاد. وقد أكدت تطلعات البوسنة والهرسك للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، كما يتضح من الطلب الذي تقدمت به، استعداد القيادة في البلد لمواصلة مسار الإصلاح وتنفيذ الخطوات المقبلة اللازمة. وقد تواصلت أعمال التعاون الإقليمي.

- ٤ - وفي حين استمرت سلطات البوسنة والهرسك في التصدي لأولويات الإصلاح وتنفيذ خطة الإصلاح، فإن استقرار الائتلاف الحاكم على مستوى الدولة، الذي تشكل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، واستقرار الحكومة في كيان اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا قد تعرضا للضغط بسبب التوترات بين الأحزاب السياسية الرئيسية.

- ٥ - وفيما يتعلق بالنداءات الموجهة من قيادة كيان جمهورية صربسكا لإجراء استفتاء على السلطة القضائية على مستوى الدولة، أعلن رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، في كانون الثاني/يناير أن مبادرة الاستفتاء هذه سيجري تعليقها من أجل التماس حل ملائم من خلال الحوار المنظم بشأن العدالة الذي يشترك فيه الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك.

ومن الممكن في أي وقت أن تنشط عملية الاستفتاء من جديد، نظرا لأن قرار الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا الصادر في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥ لا يزال قائما، ولا يزال يشكل مسألة تثير بالغ القلق. وليس من المقبول أن يظل الخطاب الانفصالي مستمرا؛ فهو يعطل جهود الإصلاح الجارية ويقوض الاستقرار والتقدم في البوسنة والهرسك.

٦ - وقد ساهم تحديد مجلس الأمن لولاية عملية ألتيا التابعة لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ مساهمة إضافية في توطيد الاستقرار والأمن في البوسنة والهرسك.

٧ - وتمخض أول اجتماع لمجلس اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب ولجنة تحقيق الاستقرار والانتساب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عن نتائج بناءة، منها قبول البوسنة والهرسك لمنهجية التجارة التقليدية في الاتحاد الأوروبي من أجل تعديل اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في أعقاب انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ ونتيجة لذلك، استؤنفت المفاوضات بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير على هذا الأساس؛ ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن تتوصل البوسنة والهرسك على وجه السرعة إلى اتفاق بشأن التعديل التقني لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. واستمر تنفيذ برنامج الإصلاح، حيث يجري اعتماد بعض الإصلاحات الإضافية، بما في ذلك بعض الاستراتيجيات والتشريعات، والبدء في تنفيذها. ورغم إحراز تقدم ملحوظ، فقد ظلت البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير متأخرة في هذا الصدد.

٨ - وعقدت حكومتا البوسنة والهرسك وصربيا أول جلسة مشتركة لهما في سراييفو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، عقب زيارة قامت بها هيئة رئاسة البوسنة والهرسك إلى بلغراد في تموز/يوليه، فيبادرة تنم عن تحسن العلاقات بعد التوترات التي أحاطت بعملية إحياء الذكرى العشرين لأعمال الإبادة الجماعية التي وقعت في سربرينيتشا، وفي أثناء تلك العملية. وعقدت أيضا اجتماعات ثنائية رفيعة المستوى مع القيادة الكرواتية، وشمل ذلك مشاركة أعضاء من هيئة رئاسة البوسنة والهرسك في تنصيب الرئيسة الكرواتية، التي كانت أول زيارة قامت بها إلى الخارج بعد ذلك هي زيارتها للبوسنة والهرسك. وقام وزير الخارجية والشؤون الأوروبية الكرواتي بأول زيارة رسمية له إلى البوسنة والهرسك بعد بضعة أيام من تعيينه في كانون الثاني/يناير من هذا العام. وتم أيضا تشجيع عدد من المبادرات الإقليمية والاتفاقات الثنائية مع جيران البوسنة والهرسك.

٩ - وينبغي في الأشهر القادمة الحفاظ على جهود الإصلاح بغض النظر عن الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ولا سيما من أجل معالجة الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الصعبة. وينبغي أن تقوم البوسنة والهرسك بتعزيز دورها الإقليمي البناء وأن تكون على استعداد لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية.

### ثالثا - الحالة الأمنية وأنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسمت الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك عموما بالهدوء والاستقرار؛ وإن لم يترسخ ذلك الاستقرار بعد. ولم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أي تهديد للبيئة الآمنة الخالية من الأخطار، رغم القلق الذي تسبب فيه الهجوم الذي وقع في منطقة رايلوفاتش في سرايفو في تشرين الثاني/نوفمبر، والذي قام فيه شخص مسلح بقتل جنديين بوسنيين وإصابة أربعة آخرين بجراح.

١١ - واتخذت القيادة السياسية بعض الإجراءات للبدء في معالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية. بيد أن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية المضنية ظلت تشكل مصدرا رئيسيا للقلق وتتطلب بذل جهود فعالة ومطردة للإصلاح. ويتعين التصدي للأسباب الجذرية للتوترات الاجتماعية - الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار على الأجل الطويل. إضافة إلى ذلك، تواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير إطلاق التصريحات الباعثة على الشقاق والانفصالية. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات العالمية، مثل عودة المقاتلين الأجانب وتدفقات الهجرة المختلطة، قد تؤدي مستقبلا إلى إحداث ضغط إضافي على هذه البيئة الأمنية الهشة نسبيا وعلى وكالات إنفاذ القانون.

١٢ - وقد أجريت تحسينات فيما يتعلق بقدرات وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك، بينما تظل التحديات وأوجه القصور قائمة أيضا. ولا يزال يتعين حل بعض المسائل الهيكلية والتكتيكية الهامة داخل الشرطة. فعلى وجه الخصوص، لا يزال مستوى القيادة والسيطرة على الصعيد الاستراتيجي وعلى صعيد العمليات ضعيفا، ولا تزال وكالات إنفاذ القانون مجزأة وغير منسقة وعرضة للتلاعب بها وإعاقتها بدوافع سياسية.

١٣ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، استضافت وزارة الشؤون المدنية الاجتماع الأول لمجلس الجهات المانحة لإزالة الألغام الذي عقد على مستوى الجهات الفاعلة الرئيسية، بعد القرار الذي اتخذته الجهات المانحة بإعادة تشكيل المجلس في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥. وشارك في رئاسة الاجتماع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يؤدي هذه الوظيفة وفقا لأحكام القانون المتعلق بإزالة الألغام (٢٠٠٢). ورئي أن زيادة الشفافية وتحديد الثقة بين الجهات

المانحة وسلطات البوسنة والهرسك، فضلا عن معالجة أوجه القصور الخطيرة على صعيد الحوكمة في هذا القطاع، تمثل شروطا أساسية للحفاظ على المستوى المناسب من مشاركة الأوساط المانحة ومن الدعم المقدم لبناء القدرات والتدريب في إطار عملية أثينا.

١٤ - واستمرت عملية أثينا بنجاح في تنفيذ مهامها المتعلقة بأنشطة بناء القدرات والتدريب، كما استمرت في الوقت نفسه في التواصل مع منظمة حلف شمال الأطلسي في هذا المجال في إطار نهج أكثر تكاملا. وظل مقر عملية أثينا التابعة لعملية الاتحاد الأوروبي الأوروبية مستعدا لدعم الجهود التي تبذلها سلطات البوسنة والهرسك للحفاظ على البيئة الآمنة الخالية من المخاطر. ولا يزال الوجود الميداني لعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية، عبر أفرقة الاتصال والمراقبة التابعة لها وغيرها من الآليات، يساهم بقوة في تحقيق الاستقرار والأمن. والعملية منظمة بشكل جيد بحيث تتمكن من الاضطلاع بجهودها الرئيسية، ولكن لا بد من التصدي بشكل كامل لاستمرار العقبات وأوجه القصور السياسية فيما يتعلق بالقوات المسلحة للبوسنة والهرسك، ولتكريس كمية كبيرة من الموارد لحراسة وإدارة فائض من الأسلحة والذخائر العتيقة، كي يتسنى للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك أن تستفيد بالكامل من الفرص المعروضة لبناء القدرات والتدريب.

١٥ - وقد تمكنت القوات المسلحة للبوسنة والهرسك من زيادة وتيرة التخلص من فائض الذخائر والأسلحة والمتفجرات ومن إحراز تقدم في جرد المخزون، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى الدعم المقدم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الشركاء في المجتمع الدولي.

## رابعاً - آفاق المستقبل

١٦ - أدى الزخم الإيجابي في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بمسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتقدم المحرز حتى الآن إلى التخفيف من حالة الجمود التي كان البلد يعيشها في السنوات الماضية. وسيلزم إحراز تقدم معقول بشأن تنفيذ برنامج الإصلاحات كي ينظر الاتحاد الأوروبي في الطلب المقدم من البوسنة والهرسك للانضمام إلى عضوية الاتحاد. وفي الوقت نفسه، ينتظر أيضا أن تكفل البوسنة والهرسك وجود آلية عاملة لتنسيق المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، وتعديل اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في أعقاب انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي. ويجب أيضا أن تظل المصالحة في البوسنة والهرسك وفي المنطقة من الأولويات.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسمت الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك عموماً بالهدوء والاستقرار؛ وإن لم يترسخ ذلك الاستقرار بعد. وينبغي أن يظل الاهتمام منصبا على مواصلة تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية الوخيمة. فقد تؤدي مستقبلا التحديات العالمية، مثل عودة المقاتلين الأجانب واحتمال حدوث تدفقات من الهجرة المختلطة، إلى إحداث ضغط إضافي على هذه البيئة الأمنية الهشة نسبياً وعلى وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك.

١٨ - ورغم أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة، ينبغي اغتنام الفرصة التي يتيحها النهج المحدد للاتحاد الأوروبي بغية الحفاظ على الزخم السياسي الإيجابي.